

المصدر:

التاريخ:

مع تزايد الإهتمام الدولي بالاستثمار في «غزة وأريحا».

الصناعيون الإسرائيليون يبحثون عن شركاء فلسطينيين

□ واشنطن - أندى جولدهرج:

ذكرت تقارير إسرائيلية وعربية بالأراضي المحتلة أن الصناعيين الإسرائيليين يبحثون عن شركاء فلسطينيين. واتلفت التقارير الأخيرة التي قدمها الخبراء الإقتصاديون - في محاولة لتخطيط المستقبل الإقتصادي لكيان فلسطيني يتمتع بالحكم الذاتي - على أن ضمان نجاح السلام يتطلب خلق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية واجتمعت هذه التقارير على أن الخطر الرئيسي يكمن في أنه دون حدوث إرتفاع ملموس في المستوى العام للمعيشة في الأراضي المحتلة فإنه سيكون من المستحيل تقريباً تقصص التأييد المحدود غالباً الذي تحظى به جماعات حماس والجهاد الإصويلتان.

وأكدت التقارير أن الجماعتين تتمسكان في ظل تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، وتعارضان بشدة أي تعايش مع إسرائيل.

وعموماً فإن الخبراء يرون أن السبيل الوحيد لتحقيق الرخاء الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية هو ربطها بإسرائيل في منطقة تجارة حرة قد تصبح في يوم ما رأس جسر اقتصادي إلى

مقارنة بين مستويات المعيشة للأسرة الفلسطينية والأسرة الإسرائيلية

العائلة الفلسطينية متوسط ٦ أفراد	العائلة الإسرائيلية متوسط ٤ أفراد	
٩٪	٩٣٪	عدد العائلات التي تمتلك هاتفاً
١١٪	٣٣٪	عدد العائلات التي تمتلك سيارة
٣٣٪	٨٧٪	عدد العائلات التي تمتلك تليفزيوناً ملوناً
٦٣٪	٨٨٪	عدد العائلات التي تمتلك غسالة
٨٤٪	١٠٠٪	عدد العائلات التي تمتلك ثلاجة

اقتصادها ولم تسع إسرائيل إلى بلوغ سيطرتها الاقتصادية في الأراضي المحتلة لأسباب إيدلوجية فحسب ولكن لضمان وفرة العمالة الفلسطينية الرخيصة في سوقها.

المهمة الأولى

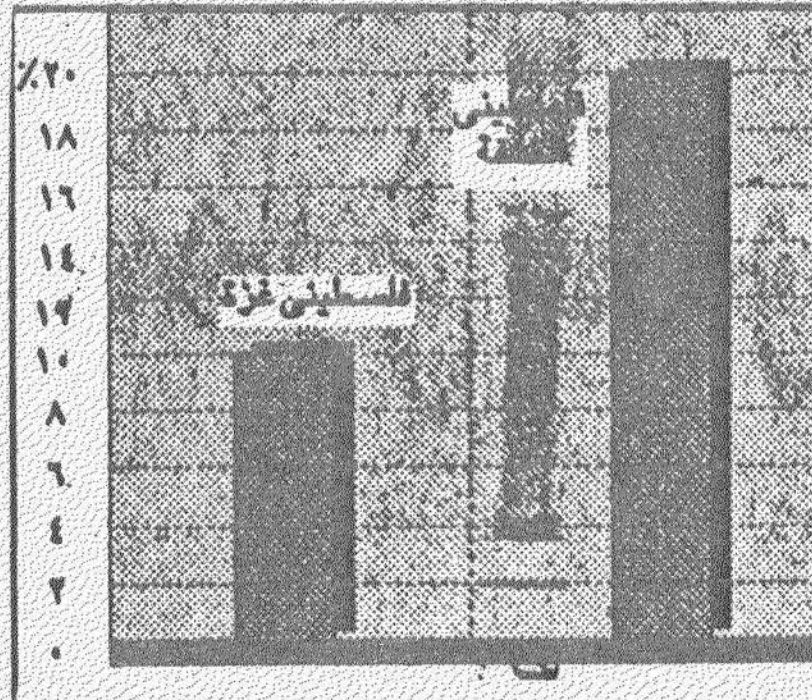
وترى التقارير أن المهمة الأولى في تصحيح هذا الوضع الاقتصادي المتردى تتمثل في دعم البنية الأساسية الفلسطينية لتصل إلى

الأسواق الضخمة في الشرق الأوسط.

وقبل أن يحدث ذلك يتعين توفير مبالغ ضخمة من الأموال لإقامة مشاريع إقتصادية وأعدة في الأراضي المحتلة التي تعاني من انفجار سكاني هائل إقترن بإعمال اقتصادي وقبيل إسرائيلي.

وأوضحت التقارير أن إسرائيل سعت دائماً إلى جعل اقتصاد الفلسطينيين معتمداً تماماً على

دخل المواطن في الضفة وغزة كنسبة مئوية من متوسط دخل المواطن في اسرائيل



وتختلف التقديرات الخاصة بحجم الاموال الذي ستحتاجه هذه الثورة الاقتصادية الضرورية بدرجة كبيرة حيث يقدر البنك الدولي هذا الرقم بنحو ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الثماني القادمة.

وصرح يعقوب فرانكل محافظ البنك المركزي الاسرائيلي بأن الاراضي الفلسطينية يمكن ان تستوعب حوالي 600 مليون دولار خطوياً في صورة معونات مباشرة في حين يقول خبراء الاقتصاد الفلسطينيين انه ستكون هناك حاجة لما يصل الى 12 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة.

ومن بين الذين يعملون بالفعل تكسب نسبة 25٪ منهم تقريباً رزقها اليومي داخل اسرائيل معظمهم في اعمال حقيرة في مواقع البناء ومطابخ المطاعم او تنظيف الشوارع.

دخل الفرد... مقارنة

ويقدر دخل الفرد السنوي في قطاع غزة بحوالي 10٪ من الدخل للفرد الاسرائيلي سنوياً والذي يبلغ عشرة الاف دولار، في حين يبلغ دخل الفرد في الضفة الغربية 20٪ من هذا الرقم.

ونظراً للفارق الشاسع في الاجور فإن الفلسطينيين سيكون بوسعهم إنتاج سلع تقل تكاليفها بشكل كبير عن التكاليف التي تنتج بها السلع داخل اسرائيل.

وتقوم الشركات الإسرائيلية بالفعل بالبحث عن شركاء فلسطينيين لإقامة مصانع معهم، ومن المتوقع ايضاً ان يبدى المستثمرون الدوليون اهتماماً ولا سيما بمجرد بدء ترقّيات السلام في اثبات واقعيّتها.

وتبلغ نسبة البطالة بين القادرين على العمل 15٪ على الأقل. وتقدر الأمم المتحدة هذا الرقم في المخيمات بحوالي 20٪.

مستوى معتدل. ويعني هذا القيام باستثمارات ضخمة في الطرق وشبكات الاتصالات وشبكات الصرف الصحي والمياه والمنشآت التعليمية وقطاع الاسكان المهم للغاية. وأشارت التقارير الى أنه من بين 750 ألف فلسطيني يعيشون في قطاع غزة يعتبر ثلاثة ارباعهم تقريباً من اللاجئين. ويبدو وضع هؤلاء داخل المخيمات سيئاً للغاية، حيث تطفح المجاري في الشوارع ولا تعدوا المنازل الموجودة هناك ان تكون اكواخاً مبنية من الالواح المعدنية.

والوضع بالنسبة لسكان الضفة الغربية المليون يعد افضل نسبياً ولكن حتى هناك فإن الفقر مدمر ولا سيما عندما ينظر الفلسطينيون الى جيرانهم الاثرياء في اسرائيل.

وتبلغ نسبة البطالة بين القادرين على العمل 15٪ على الأقل. وتقدر الأمم المتحدة هذا الرقم في المخيمات بحوالي 20٪.